مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/01/22م
تاريخ القبول: 2023/03/21م

التَّمْثِيل بما لم تتكلم به العرب في كتاب سيبويه
جمعًا ودراسة

د. حسن بن كُرَيْدِم بن محمد الزبيدي *
halzbade@kku.edu.sa

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى جمع الأمثلة التي مثل بها سيبويه في بعض أبواب الكتاب لإيضاح بعض القواعد النحوية، ونصَّ سيبويه على أنها تمثيل لم تتكلم به العرب، ودراستها، وبيان مراد سيبويه بعدم تكلُّم العرب بها؛ ولتحقيق أهداف هذه الدراسة حصرتُ هذه الأمثلة التي مثَّل بها سيبويه، ونسبتُها إلى الأبواب التي أوردها فيها، وشرحتُ التمثيل، ودرستُ المسألة التي ساق التمثيل لبيانها، وبيَّنْتُ سبب عدم تكلم العرب بها على الصورة التي ذكرها، فخلصت إلى عدد من النتائج، منها: أن السبب في وضع هذه الأمثلة هو تقريب القاعدة وإيضاحها للمتعلم، ومنها أن عدم نطق العرب بهذه الأمثلة قد يكون لمانع نحوي، وقد يكون المانع خروج المثال عن بابه مع عدم وجود مانع لغوي من النطق به، وقد يكون غير ذلك مما توصلت إليه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المانع اللغوي، المانع النحوي، المتعلم، النحو العربي.

* أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب بمحايل عسير - جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الزبيدي، حسن بن كُرَيْدِم بن محمد، التَّمْثِيل بما لم تتكلم به العرب في كتاب سيبويه - جمعًا ودراسة، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج5، ع2، 2023: 74-111.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1495

OPEN ACCESS
Received: 22-01-2023
Accepted: 21-03-2023

مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Representation of Examples Not Said by Arabs in Sibawayh's Book: Collection and Study

Dr .Hasan Bin Kraidm bin Muhammad Al-Zubaidi*
halzbade@kku.edu.sa

Abstract:

The objective of this study is to examine the representation of examples not said by Arabs in Sibawayh's book, with a focus on clarifying certain grammatical rules. The study aims to collect these examples, analyze them, and establish the fact that Arabs did not use them in their speech. To accomplish this, a comprehensive examination of the examples is conducted, connecting them to their respective sections in Sibawayh's book. The study explores Sibawayh's rationale for including these examples and provides explanations for their absence in Arab usage. The findings reveal that Sibawayh employed these examples to simplify and illustrate the grammatical rules for learners. Moreover, it is concluded that the non-utilization of these examples by Arabs can be attributed to grammatical considerations, their incompatibility with specific contexts, or other factors.

Keywords: Linguistic Barrier ،Grammatical Barrier ،Learner, Arabic Grammar.

* Assistant Professor of Morphology and Syntax ،Department of Arabic Language ،Faculty of Arts and Sciences in Mahayil, Asir, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Zubaidi, Hasan bin Kraidm Bin Muhammad, Representation of Examples Not Said by Arabs in Sibawayh's Book: Collection and Study, Journal of Arts for linguistics & literary Studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 5, I 2, 2023: 74 -111.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدمة:

إن الدارس للنحو يجد أنَّ النحاة مثَّلوا لكثير من قواعد النحو ومسائله بأمثلة توضح هذه القواعد وتسهل فهمها على المتلقي، والأمثلة التي مثَّل بها النحاة هي أمثلة لتقريب القاعدة وإيضاحها، فالمِثَالُ يطلق على الجزئي الذي يُذكرُ لإيضاح القاعدة، وإيصالها إلى الفهم، كما يُقال: الفاعل كذا ومثاله زيدٌ في: ضرب زيد[1]، ولا يشترط في الأمثلة أن تكون مسموعة عن العرب بخلاف الشواهد التي يشترط فيها السماع؛ أي: النقل من كلام العرب.

وقد استعمل سيبويه التمثيل لإيضاح كثير من مسائل الكتاب؛ لكنَّه في مواضع من الكتاب مثَّل بأمثلة وصفها بأنها أمثلة لم تنطق بها العرب، وحكى بعض هذه الأمثلة عن الخليل، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك بقوله: "ولا يلزم من تقدير الشيء كونه ينطق به في الكلام، فكم من مقدر لا ينطق به، وكثيراً ما في كتاب سيبويه من تقدير"، ويقول: "فهذا تمثيل ولا يتكلم به"[2].

وقد بين سيبويه أنه مثَّل بهذه الأمثلة، لبيان معنى ما قصدته العرب، فقال في باب: ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه: "وسأمثله لك مظهراً لتعلم ما أرادوا، إن شاء الله تعالى[3]".

فرأيت أن أدرس هذه الظاهرة عند سيبويه وأعرّف بها وأذكر آراء العلماء فيها، وأجمع هذه المواضع التي مثَّل بها سيبويه، ووصفها بأنها أمثلة لم تنطق بها العرب ولم يُتَكلَّم بها، وأدرسها وأبين علاقتها بأبواب النحو، وأقوال النحاة فيها، وقد وقفت على دراستين لهما صلة بموضوع بحثي؛ لكنهما درستا هذه الظاهرة دراسة لغوية ضمن ما يعرف عند التحويليين بالبنية العميقة، وتناولي للظاهرة يختلف تمام الاختلاف عن تناولهما، وهاتان الدراستان هما:

1-التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه (دراسة لغوية)، للدكتور محمود سليمان ياقوت، وقد جاء الكتاب في 318 صفحة، تحدث في الفصل السادس عن التراكيب غير الصحيحة نحويًا والبنية العميقة، تحدث فيه عن تمثيل سيبويه بما لم تنطق به العرب، واستغرق حديثه عن هذه الظاهرة ثلاث عشرة ورقة فقط من الكتاب، وقد أفدت منه في حصر هذه الأمثلة.

2-حجاج التمثيل في النحو العربي من خلال كتاب سيبويه (دراسة نقدية) للدكتور عمارية حاكم، ونُشر هذا البحث في عام 2015 في مجلة مقاليد، العدد (8)، وقد تناولها كذلك من ناحية

لغوية وأفدت منه في حصر الأمثلة.

واتبعت في دراسة هذه الأمثلة المنهج الوصفي التحليلي فجاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، تشتمل المقدمة على التعريف بموضوع البحث وبعض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث، ويتناول التمهيد: حصر الأمثلة التي مثَّل بها سيبويه وألفاظها، ويدرس المطلب الأول مسائل التمثيل للأساليب النحوية، ويدرس المطلب الثاني التمثيل المتعلق بالمصادر، ويتناول المطلب الثالث التمثيل للمنصوبات الأخرى، وتوصلت إلى عدد من النتائج ضمنتها خاتمة البحث.

تمهيد:

إن الدارس لكتاب سيبويه يجد أنه في مقدمة كل باب من أبواب الكتاب يُتْبِع ترجمةَ الباب بأمثلة توضح مراده وتقرب القاعدة التي يريد أن يقررها في ذهن السامع فيقول مثلا: "باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً"[4]. وفي باب آخر يقول: "المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول وذلك قولُك: كُسِيَ عبدُ الله الثوب"[5].

وليس هذا مجال درسنا فهي أكثر من أن تحصى، ولكنه في مواضع من الكتاب مثَّل بأمثلة وصفها بأنها لم تنطق بها العرب، وهي محصورة بعدد محدود وألفاظ معينة، وقد حصرها الدكتور: محمود سليمان ياقوت؛ ليدرسها وفق ما يعرف عند التحويليين بالبنية العميقة، وقد أفدت من حصره لعبارات سيبويه في التعبير عن هذه الظاهرة حيث ذكر أنَّ سيبويه عبَّر عنها بتسعة ألفاظ وهي:

1-ولكن أردت أن أمثِّل لك.

2-تمثيل ولا يتكلم به.

3-تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام.

4- تمثيل وإن لم يتكلم به.

5-تمثيل وإن كان يقبح في الكلام.

6-تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام.

7- تمثيل ولكنهم لا يتكلمون بها.

8- لأمثِّل لك.

9-وإنما ذكرت ذلك للتمثيل[6].

المطلب الأول: التمثيل للأساليب النحوية:

الموضع الأول:

قولهم: ما أحْسَنَ عبدَ الله! زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به"[7].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذا التمثيل في باب: "ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه"، ويعني به باب التعجب، وقد اختلف النحاة في "ما" الواقعة في صيغة التعجب "ما أفعله": فذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء[8]، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن "ما" استفهامية دخلها معنى التعجب[9]، ونسب ابن مالك هذا القول للكوفيين[10].

وللأخفش في "ما" ثلاثة أقوال:

الأول وافق فيه البصريين، والثاني أنها موصولة والفعل صلته، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيدًا عظيم، والثالث أنها نكرة موصوفة والفعل صفتها، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: شيء أحسن زيدًا عظيم[11].

والذي يعنينا في هذا المقام ما ذهب إليه البصريون من كون "ما" نكرة تامة بمعنى شيء وما نقله سيبويه من تقدير الخليل بن أحمد لقولهم: ما أحسن عبد الله بأنه بمنزلة شيءٌ أحسن عبدَ الله، ثم عقَّب على ذلك بقوله: " وهذا تمثيلٌ ولم يتكلم به". والمعنى: أنَّك لو قلت: شيٌ أحسنَ عبد الله، لم يكن فيها تعجب، وإن كانت بمعناها، فهو تمثيل جاء به الخليل لإيضاح المعنى، وإنما لم يكن قولنا: شيء أحسنَ عبدَ الله تعجبًا؛ لأن "شيءٌ" اسم غير مبهم، و "ما" مبهمة، وإنما وضعت للتعجب

من قبل إبهامها؛ لأن المتعجب مُعْظِم للأمر، وكأنه إذا قال: "ما أحسن عبد الله"، فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملة في عبد الله، فلا يصلح ذلك إلا بلفظ مبهم. ولو قال: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن، وهذا غير مراد[12].

الموضع الثاني:

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت تحذر: إيّاك، كأنك قلت: إياك نحِّ، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي اتق نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره[13].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذه الموضع في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه، ومثَّل له بقولك في التحذير: إيَّاك، وذلك أن (إيَّاك) من ضمائر النصب، ولا بدَّ له من ناصب ينصبه، ويرى سيبويه أن الناصبَ له فعلٌ مضمر بعدها، والتقدير: إيَّاك باعد، وإياك نحِّ، ولا يصح تقدير الفعل قبلها؛ لأنه يلزم من تقدير الفعل قبلها فصل الضمير مع إمكان وصله، فلا يصح أن تقول ضربت إيَّاك، لأنَّك تقدر أن تقول ضربتك؛ لذا وجب تقدير الفعل بعد (إيَّاك) وحُذِف الفعل واكتفي بـ(إيَّاك) عنه لدلالة الحال عليه وظهور معناه، وكَثُر ذلك حتى لزم الحذف، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة[14].

وقد حكى الزجاجي إجماع النحاة على نصب (إيَّاك) في هذا الموضع بفعل مضمر لا يجوز إظهاره[15]، وذكر السيرافي أنَّ بعض النحاة -ولم يسمِّهم- يخالف سيبويه في نصب (إيَّاك) بفعل مضمر وردَّ عليهم قولهم، فقال معلِّقًا على قول سيبويه بنصب (إيَّاك) بفعل مضمر: "هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح، وبعض النحويين يأباه، ويزعم أنه لا مضمر ينصبه، وكذلك يزعم في قولنا: خلفك زيد، أنّ خلفك ينتصب لا بإضمار فعل ولكن بمخالفته ما بعده.

وهذا كلام فاسد، لأنّ المنصوب لا بد له من ناصب مضمرًا كان أو مظهرًا، وليست مُخالَفة أحدهما للآخر بموجبة نصبًا من قبل أن كلّ واحد منهما قد خالف صاحبه؛ فلو كانت المخالفة توجب النصب انتصبا جميعا؛ لأن كلّ واحد منهما قد خالف الآخر، ففي كل واحد منهما مخالفة توجب له النصب، فعلم أن المخالفة لا تنصب"[16].

وقد ذكر سيبويه الفعل الناصب لـ (إيَّاك) وقدَّره بقوله:" إياك باعد، وإيَّاك نحِّ" مع أنه لا يجوز ذكره في الكلام بل هو مضمر وجوبًا، وإنما ذكره تمثيلاً وإظهارًا للعامل الذي أضمرته العرب في الكلام ونصبوا به (إيَّاك) عند استعمالها في التحذير، وصرَّح بأن السبب في نطقه بهذا المثال مظهرًا مع أنَّ العرب لم تنطق به إنما هو للإيضاح والشرح ليَعْلَمَ المتعلِّمُ ما أضمروه في أنفسهم وجعلوه عاملاً للنصب.

الموضع الثالث:

قولك: ما أتاني أحد خلا زيدا، وأتاني القوم عدا عمرا، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدًا، إلّا أنّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثّل لك به، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع[17].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذا الموضع في باب لا يكون وليس وما أشبههما، فأشار إلى أنَّ عدا وخلا يطلبان الاسم الواقع بعدهما بالمفعولية، وجعل سيبويه قولهم: ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا في تقدير جاوز بعضهم زيدًا[18]، وكذا قدَّره المبرد وأكثرُ النحويين[19]، ووصف ابن مالك هذا التقدير بالضعف، لأن قولك قاموا عدا زيدا إن جُعل تقديره جاوز بعضهم زيدا لم يستقم، إلا بأن يراد بالبعض مَن سوى زيد، وهذا وإن صحّ إطلاق البعض على الكل إلا واحدا فلا يحسن لقلته في الاستعمال.

فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدّر قاموا عدا زيدا، جاوز قيامهم زيدا، ويستمرّ على هذا السنن أبدا إذا دعتْ إليه حاجة[20]، واعترض أبو حيان على ما ذهب إليه ابن مالك وأنه لا يطرد له، وذلك أن بعض صور الاستثناء لا يتقدمه فعل ولا ما جرى مجراه كقولهم: القوم إخوتك ما عدا زيدًا، والقوم قُرشيون ما خلا زيدًا، فهاهنا لا يمكن أن يقدر: جاوز فعلهم زيدًا؛ لأنه لم ينسب إليهم فعل، وإذا كان كذلك بطل هذا التقدير، ورجعنا إلى تقدير ما هو عام في الاستثناء، وهو ضمير بعض يدل عليه سياق الكلام، إذ هو المطرد دون تقدير المصدر[21].

وحينما ذكر سيبويه أن التقدير في قولهم: ما أتاني أحد خلا زيدًا، وأتاني القوم عدا عَمْرًا، بمزلة قولك: جاوز بعضهم زيدًا، أشار إلى أنه من باب التمثيل والإيضاح وإلا فإنه لا يستعمل في هذا الموضع، وليس ثمة ما يمنع من استعمال هذا المثال ابتداء، لكنه حدد المنع بباب الاستثناء أي لا

يصح اللفظ به في موضع يريد المتكلم به معنى الاستثناء.

الموضع الرابع:

قال سيبويه عن قولهم: لا تأتيني فتحدثني: إنه في تأويل: لم يكن إتيانٌ فحديثٌ. وهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد لم آتك، لا تقول: لم آتك فحديثٌ[22].

وقال عن قولهم: "ألا تقع الماء فتسبحَ" إنَّه في تأويل كأنك قلت: ألا يكون وقوعٌ فأن تسبح. فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكلم به[23].

الدراسة:

في هذا الباب مثَّل سيبويه بمثالين لِمَا لم تنطق بهما العرب، وذلك في قوله: لم يكن إتيان فحديث، وقوله: ألا يكون وقوعٌ فأنْ تسبَحَ، ولعلنا نوضح المسألة التي دعت سيبويه إلى أن يوضِّحها بهذين المثالين.

أورد سيبويه هذه الأمثلة في باب الفاء، فذكر مسألة خروج الفاء عن العطف إلى نصب الفعل بعدها بأنْ المضمرة، ومثَّل على ذلك بقولك: لا تأتيني فتحدثني، فإذا أردت نفي الفعلين الإتيان والحديث وجب الرفع فيهما وتكون الفاء عاطفة فتقول: لا تأتيني فتحدثُني ويكون المعنى: لا تأتيني ولا تحدثُني، أمَّا إذا لم ترد إدخال الفعل الثاني في حكم الفعل الأول فيتعين حينئذٍ النصب فتقول: لا تأتيني فتحدِّثَني، فلما تحوَّل المعنى ولم يكن الفعل الثاني معطوفًا على الفعل الأول عدلوا عن الظاهر فنووا وأضمروا في الفعل الأول المصدر؛ لأن المصدر يدل على الفعل، وتحوَّل ما بعد الفاء إلى الاسم، وذلك أنَّك تؤول أنْ المضمرة بعد الفاء مع الفعل المضارع بمصدر فيكون ما بعد الفاء اسمًا، فصارت هذه الفاء عاطفة للاسم على الاسم[24].

وقدَّر سيبويه هذين الاسمين المنويين في قولهم: ما تأتينا فتحدثَنا بقوله: لم يكن منك إتيانٌ فحديثٌ، وهو تمثيل لم تنطق به العرب وإنما جاء به لتوضيح ما نووه في أذهانهم حال النصب، وكذلك التقدير في قولهم: ألا تقع الماءَ فتسبحَ[25]، بنصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة جوابًا للعرض فقدَّر فيها: ألا يكونُ وقوعٌ فأنْ تسبحَ، وهو تمثيل لم تنطق به العرب وإنما أراد فيها أن يبين ما نووه في الفعل الأول من معنى المصدر.

الموضع الخامس:

قال سيبويه عن قولهم: لو أنَّه ذاهبٌ لكان خيراً له: (أنَّ) مبنيَّة على لو كما كانت مبنيَّة على لولا، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أنَّ وما بعدها في موضعه فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أنَّ[26].

الدراسة:

من أحكام (لو) أنها لا تدخل إلا على الأفعال، فإذا دخلت على الأسماء كما في قوله تعالى: "لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي" وقولهم: لو ذاتُ سوار لطمتني، فهذه الأسماء مرفوعة بفعل يفسره فعل ظاهر بعدَ هذا الاسم، وإنْ وليها (إنَّ) وصِلَتُها كما في قولهم: لو أنّك جئتني لأكرمتك فهو عند سيبويه في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف، وعند الأخفش في موضع رفع بفعل مضمر تقديره ثَبَتَ[27].

وقد قدَّر سيبويه المصدر الذي وقع بعد لو في قولهم: لو أنَّه ذاهب بقوله: لو ذاك، وقال عنه: إنَّه تمثيل، لأن لو لا تدخل إلا على الأفعال كما سبق، ثم بين أنَّ هذا الاسم في موضع الفعل كما أن الفعل في قولهم: بذي تسلم في موضع الاسم.

المطلب الثاني: التمثيل المتعلق بالمصادر

الموضع الأول:

قولهم: بهْرًا بالنصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بَهَرَكَ اللهُ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به[28].

الدراسة:

هذه المسألة يذكرها النحاة في باب حذف عامل المصدر، وحذف عامل المصدر ينقسم إلى قسمين:

الأول: حذف جائز، وذلك إذا وجدت قرينة لفظية تدل عليه كقولك: سيرًا حثيثًا، جوابًا لمن قال لك: أي سيرٍ سرت؟ أو قرينة معنوية، كقولك: سفرًا مباركًا لمن رأيته تأهب لسفر، أو: حجًا مبرورًا لمن قدم من الحج.

الثاني: حذف واجب، وذلك إذا ناب المصدر عن فعله، كقولهم سقيًا ورعيًا، فهما منصوبان على إضمار فعل كأنك قلت: سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا، وقد ينوب المصدر عن فعل مستعمل أو مهمل[29]، والمهمل؛ أي: غير المستعمل في لسان العرب، هو موضوع حديثنا.

وقد ذكر سيبويه منه (بهرًا) فهو منصوب بإضمار فعل كأنه قال: بهرك الله بهرًا، وهذا الفعل لم تتكلم به العرب وإنما أورده من باب التمثيل، وقد ذكر النحاة عددًا من المصادر التي لم تنطق العرب بأفعالها، وعدوا منها (بهرًا) قال الزمخشري: وما لا فعل له أصلاً نحو: دَفْرًا وبَهْرًا وأُفَّة وتُفَّة وويحَكَ وويسَك وويلَك وويبَكَ.

وذهب أبو حيان إلى أنَّ (بهرًا) له فعل مستعمل فقال: "والأفصح أن له فعلاً، حكى ابن الأعرابي في الدعاء على القوم: بهرهم الله أي غلبهم"[30]، ومع اعتراض أبي حيان على سيبويه بوجود فعل لهذا المصدر نطقت به العرب، فإن في حكاية أبي حيان عن ابن الأعرابي لطفًا في موافقة سيبويه بتمثيله ما نطقت به العرب، مع أنه لم يطَّلع عليه، بل ذهب إلى أنهم لم ينطقوا به.

والمانع من النطق بهذا المثال نحويٌّ وذلك أنه على رأي سيبويه وعامة النحاة من المصادر التي لم تنطق العرب بأفعالها فيحذف عامله وجوبًا.

الموضع الثاني:

قولهم: عمْرك الله، وقِعْدَك الله، بالنصب، وكأنّ قوله: عَمْرَك الله وقِعْدَك الله بمنزلة نَشْدَك الله، وإن لم يُتكلَّم بنَشْدَك الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيلٌ يمثَّل به[31].

الدراسة:

هذه المسألة تابعة لما قبلها في كونها تتناول نصب المصادر -التي تتضمن معنى القسم- بأفعالها المحذوفة، وذلك كقولهم: عمرَك الله لا تقم، وقعدَك الله لا تقم، ونشدَك الله لا تقم[32]، والفرق بين هذه المسألة والمسألة السابقة أن تلك من المصادر المفردة وهذه من المصادر المضافة.

وقولهم: عمرَك الله منصوب بتقدير أسألك بعمر الله، أو بتعميرك الله؛ أي: وصفك الله بالبقاء، وهو مأخوذ من العُمْر، والعُمْر في معنى البقاء، العرب تقول: لعمرك الله، فيحلفون ببقاء الله، ويصرِّفون من فعل فيقولون: عمَّرتك اللهَ، أي ذكَّرتُك الله أو سألتُك به[33].

أما قعدك الله فمنصوب بتقدير أسألك بقعدك وبقعيدك الله، ومعناه بوصف الله تعالى بالثبات والدوام، مأخوذ من القواعد التي هي الأصول لما يثبت ويبقى، ولا يتصرف منه فعل، فلا يقال قعّدتك الله كما يقال عمَّرتك الله[34]، قال سيبويه: وقعدَك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك الله، ويَرِدُ على قول سيبويه ورود نشدك الله في قول النبي ﷺ: "إذا أصبح ابْن آدم فَإِن الْأَعْضَاء كلهَا تُكفِّر اللسان تَقول: نِشْدَك الله فِينَا، فَإِنَّك إِن اسْتَقَمْت استقمنا، وَإِن اعوججت اعوججنا"[35].

وقد أجاب الزمخشري عن ذلك بأنه يحتمل أمرين، الأول: أنْ يكون من تحريف الرَّاوِي وأنَّ الصواب: ننشدك الله، أَو لعل سيبويه أَرَادَ قلَّة مجيئه فِي الْكَلَام.

الثاني: أن يكون صحيحًا فيكون توجيهه على أحد وجهين:

الأول: أَن يكون أَصله نشدتك الله فحذفت مِنْهَا التَّاء اسْتِخْفَافًا كَمَا حُذفت من أبي عُذرها.

الثَّانِي: أَن يكون بِنَاءً مقتضبًا نَحْو قعدك، وَيكون معنى نشدك الله: أنْشدك الله نِشْدةً، فَحذف الْفِعْل وَوضع الْمصدر مَوْضِعه مُضَافًا إِلَى الْكَاف الَّذِي كَانَ مَفْعُولاً أول[36].

الموضع الثالث:

قال سيبويه في باب معنى لبيك وسعديك: "فكأنّه إذا قال الرجلُ للرجل: يا فلانُ، فقال: لَبَّيك وسَعْدَيْك، فقد قال له: قُرْباً منك ومتابعة لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان بَراءةَ الله تمثيلاً لسبحانَ اللهِ ولم يُستعمل"[37].

الدراسة:

الحديث عن لبيك وسعديك ودواليك وحنانيك ونحوها تابع للحديث عن المصادر التي نصبت بحذف أفعالها، إلا أن النحاة جعلوا هذه المصادر مما جاء على صورة المثنى ولا تكون مثناة إلا إذا كانت مضافة، وينبغي الإشارة إلى أن الغرض من التثنية في هذا الباب التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى وليس المراد اثنين من كل شيء يذكر بهذه الصورة[38].

وقد ذكر سيبويه لبيك وسعديك في بابين متتالين: الأول باب: ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا، فذكر منها حنانيك، ولبيك، وسعديك، وحذاريك، ودواليك، وهذاذيك[39]، ثم خصص

الباب الثاني لبيان معنى لبيك وسعديك، وذكر أن سبب ذكره معاني لبيك وسعديك هو بيان وجه نصبهما، وأنهما ليسا كـ(سقيًا وحمدًا) المنصوبين بتقدير سقاك الله سقيًا وحمدت الله حمدًا؛ لأننا لا نقدر أن نقول: أُلبُّكَ لبًّا، وأُسعِدك سعدًا؛ ولذلك فإننا نلتمس لهما ما يقرب معناهما، فنقول: إنهما بمعنى: قربًا منك ومتابعة لك، كما قلنا في تقريب معنى سبحان الله: براءة الله، وإن لم ينطق ببراءة الله ليستعمل استعمال سبحان الله، وإنما هو تمثيل لتقريب المعنى[40].

الموضع الرابع:

يتضمن هذا الموضع عددًا من الأمثلة يجمعها باب واحد: قال سيبويه في باب: ما جعل من الأسماء مصدرًا: ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثَتهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العَشَرَة، وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نَصَبَ ثلاثَتهم فكأنَّه يقول: مررتُ بهؤلاءِ فقط، لم أُجاوِزْ هؤلاءِ. كما أنّه إذا قال: وَحْدَه فإنَّما يريد: مررتُ به فقط لم أُجاوِزْهُ.

... وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّلَ نَصْبَ وحدَه وخمستَهم، أنّه كقولك: أَفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام، ومثل خمستَهم قول الشماخ:

أتتني سليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها

كأَنّه قال: انقضاضَهم، " أي " انقضاضاً. ومررتُ بهم قضهم بقضيضهم،

كأَنّه يقول: مررتُ بهم انقضاضاً. فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به كما كان إفراداً تمثيلاً[41].

وقولهم: رجع فلان عوده على بدئه التعريف بالإضافة مؤول برجع فلان عودًا على بدءٍ ولا يستعمل في الكلام رجع عوداً على بدء، ولكنه مُثّل به[42].

وقولهم: مررت بهم الجماء الغفير مؤول بمررت بهم قاطبةً إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة العراك، كأنه قال: مررت بهم جميعاً. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به[43].

الدراسة:

الأصل في الحال أن يكون نكرة، ووردت في بعض كلام العرب أسماء منصوبة معرَّفة وقعت في موقع الحال وهي قسمان:

الأول: المعرَّف بالإضافة وأشهرها، قولهم: مررت به وحده، ومررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم... إلى عشرتهم، ومررت بهم قضهم بقضيضهم، ورجع فلانٌ عوده على بدئه.

ولكل واحدة من هذه الكلمات تعليل وتأويل بنكرة تناولها النحاة بالتفصيل، وذكر سيبويه أنها أسماء وضعت موضع المصادر، وهذه المصادر موضوعة موضع الحال.

ففي قولهم: مررت به وحده، ذهب الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال، وقدروا وحده واقعًا موقع إيحاد، وإيحاد واقعًا موقع موحد[44]، وذهب يونس إلى نصبه على الظرفية، وجعله بمنزلة عنده، قال سيبويه: "وجعل يونسُ نَصْبَ وَحْدَه كأَنّك قلت: مررتُ برجل على حِيالِه، فطرحتَ "علَى"، فمن ثَمّ قال: هو مثلُ عندَه"[45]، وإذا كان الظرفُ صفةً أو حالًا، قُدّر فيه مستقِرٌّ ناصبٌ للظرف.

أما قول العرب: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم إلى العشرة، ففيها لغتان:

الأولى: الإتباع وهي لغة تميم، فهم يجعلونه تابعًا لما قبله رفعًا ونصبًا وجرًا، ويعربونه توكيدًا، وهو عندهم على تقدير مررت بهم كلهم؛ أي: لم أدع منهم أحدًا[46]، وعلى لغتهم لا تكون ثلاثتهم وأربعتهم... داخلة معنا في باب ما جُعلَ من الأسماء مصدرًا.

الثانية: النصب، وهي لغة أهل الحجاز، ونصبها على الحال عندهم، ومذهب سيبويه أنها أسماء موضوعة موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومذهب يونس أنها صفة في الأصل فتكون حالاً بنفسها، ونقل أبو حيان القول بجواز نصبها على الظرف ولم ينسبه لأحد، واستدل على صحة هذا القول بما حكاه الكسائي من قولهم: القوم خمستهم بالرفع على الخبر، وبالنصب على الظرف، ولا يصح نصبها على الحال؛ لأنه لا يجوز زيدٌ جالسًا[47]، والقول في قولهم: مررت بهم قضهم بقضيضهم ،كالقول في ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة، من جواز الإتباع، أو نصبها على أنها اسم وُضِع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فقضهم واقع موقع انقضاض، وانقضاض واقع موقع منقضِّين[48].

وقد ذكر سيبويه أن الخليل مثَّلَ نصبَ وحده وثلاثتهم، بقولك: أفردتهم إفرادًا وأنه تمثيل لم يستعمل في الكلام، وذكر كذلك أنَّ قولهم: مررت بهم قضهم بقضيضهم، في تقدير انقضاضًا، وهو تمثيل لم تتكلم به العرب كما أنَّ قولهم: مررت به وحده في تقدير أفردته إفرادًا تمثيل، وإنما جاء بهذا

التقدير لتوضيح المعنى الذي جعلنا نحكم عليها بأنها أسماء وضعت موضع المصادر الموضوعة موضع الحال[49].

وقولهم: رجع فلان عودَه على بدئه، يجوز فيها الرفع على الابتداء، فتقول عودُه على بدئه ،كما يجوز في كلّمته فاه إلى فيَّ الرفع فتقول: كلمته فوه إلى فيَّ بالرفع على الابتداء والخبر والجملة في موضع نصب على الحال، ويجوز فيها النصب على الحال، ووقوعها معرَّفةٌ بالإضافة مؤول بتقدير: رجع فلان عودًا على بدء[50]، وقول سيبويه: "ولا يستعمل في الكلام مفردًا، ولكنه مثَّل به" يعنى أن هذه الكلمة لا تستعمل في كلام العرب مفردة وإنما تستعمل مضافة، وذكرها مفردة في هذا المثال لبيان التقدير وليتضح كيف صح أن تكون حالاً[51].

القسم الثاني: الأسماء المعرفة بأل وأشهرها: قولهم: أرسلها العراك، ومررت بهم الجمَّاء الغفير.

قولهم: أرسلها العراك، مذهب سيبويه والمبرد أنها مصدر واقع موقع الحال، والتقدير أرسلها اعتراكًا[52]، ومذهب ابن السراج أن الفعل هو الحال فهي في تقدير: أرسلها تعتركُ العراك ثم حذفوا "تعترك" وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلا عليه[53].

وذكر أبو حيان أنَّ بعضهم لم يجعل العامل فعلاً بل قدَّره اسمًا مشتقًا من هذا الفعل، والتقدير عندهم: أرسلها معتركةً العراك، ولم ينسب هذا القول لأحد، ولم أقف على من قال به، وذكر كذلك أن مذهب أبي بكر بن طاهر الخدب وتلميذه أبو الحسن بن خروف أنها ليست معمولة لعوامل مضمره، بل واقعه موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقه من ألفاظها أو من معانيها، والتقدير عندهم: أرسلها معتركةً[54].

وقولهم: مررت بهم الجماءَ الغفيرَ، بالنصب، مذهب سيبويه أنَّه اسم واقع موقع المصدر الواقع موقع الحال، فكأنه قال: مررت بهم الجُمومَ الغُفر، على معنى مررت بهم جامين غافرين للأرض، أي غطَّوا الأرض من كثرتهم[55]، وذكر سيبويه أنَّ الخليل -رحمه الله- يرى أنّهم أدخلوا الألفَ واللام في قولهم: الجماء الغفير، وتَكلّموا به على نيَّةِ ما لا تدخله الألفُ واللام، كقولك: مررتُ بهم قاطِبةً، ومررتُ بهم طُراً، أي جميعاً؛ إلاّ أنَّ هذا نكرةٌ لا يَدخله الألفُ واللام، كأَنَّه قال: مررتُ بهم جميعاً، فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به[56]، وهو هنا يمثّل مررت بهم الجمَّاء الغفير بقوله: مررت بهم جميعًا، لتوضيح المعنى وكيف صح أن نجعلها حالاً.

ومثلها سيبويه في موضع أخر بتقدير آخر فقال: " وبعض العرب يقول: هو لك الجماءُ الغفيرُ، يرفع كما يرفع الخالص، والنصبُ أكثر، لأن لجمّاءَ الغفيرَ بمنزلة المصدر، فكأنه قال: هو لك خُلوصاً، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلم به"[57].

ومذهب يونس أنها اسم ليس في موضع المصدر، والألف واللام في نيَّة الطَّرح[58]، قال ابن يعيش "وهذا غير سديد إذ لو جاز مثلُ هذا، لَجاز "مررت به القائمَ". فتنصِبه على الحال، وتَنْوِي بالألف واللام الطرْحَ، وذلك غيرُ جائز"[59].

المطلب الثالث: التمثيل لبعض المنصوبات الأخرى

الموضع الأول:

نصب (زيد) في قولهم: زيدًا لقيت أخاه، قال سيبويه: "وإذا نصبتَ زيداً لقيتُ أخاه، فكأنّه قال: لا بست زيدا لَقِيتُ أخاه، وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به"[60].

الدراسة:

هذه المسألة يذكرها النحاة في باب الاشتغال، في قولنا: زيدًا لقيته، ويقدرون فعلاً ينصب زيدًا، فيكون التقدير: لقيت زيدًا لقيته، ولا يصح هذا التقدير في قولنا: زيدًا لقيت أخاه، فلا يصح لقيت زيدًا لقيت أخاه، لأنَّ اللقاء وقع على الأخ ولم يقع على زيد؛ ولذا لجأوا إلى تقدير فعل من معنى الفعل المذكور، فقدروا: لابست زيدًا لقيت أخاه، قال سيبويه: " وهذا تمثيل، ولا يتكلم به"، وذلك أنَّ الفعل الثاني "لقيتُ" مفسر للفعل الأول، وهو يكفيك عن إظهار الفعل الناصب لزيدٍ، فكان قولهم: لابست زيدًا لقيت أخاه من باب التمثيل لإيضاح العامل في نصب زيدٍ، وكونه فعلاً من معنى الفعل الأول لا من لفظه، ولا يحسن إظهار هذا الفعل لما ذكرناه بأنَّ الفعل الثاني المذكور مفسِّر له[61].

قال ابن يعيش: ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العامِل، لأنّه قد فسّره هذا الظاهرُ، فلم يجز أن يُجْمَع بينهما لأن أحدهما كافٍ، فلذلك لزم إضمارُ عامله، وصار ذلك بمنزلة قولك: "نِعْمَ رجلاً زيدٌ". أُضمر "الرجل" في "نِعْمَ" وجُعلت النكرة، تفسيرًا له، ولم يجز إظهارُ ذلك المضمر اكتفاءً بالتفسير بالنكرة، فكذلك ها هنا[62].

فالسبب في عدم تكلم العرب بهذا المثال الذي ذكره سيبويه هو ما ذكره النحاة من أن هذا

الفعل المحذوف مُفَسَّر بالفعل المذكور، وإنما أظهره سيبويه وذكره ظاهرًا لتقريب المسألة وإيضاح توجيه النصب.

ويحسن بنا أن نشير هنا إلى جواز أن نقدِّر الناصب في قولنا: زيدًا لقيت أخاه بقولنا: لقيت زيدًا لقيت أخاه، ويكون ذلك على المجاز، قال أبو حيان "النصب يتفاوت في هذا الباب، فـ"زيدًا ضربته" أقوى من "زيدًا ضربت أخاه". و"زيدًا ضربت أخاه" أحسن من "زيدًا مررت به". و"زيدًا مررت به" أحسن من "زيدًا مررت بأخيه"، وسبب هذا التفاوت أن التفسير فيما عمل العامل في ضميره بنفسه يكون باللفظ والمعنى من غير أن يدخل الكلام مجاز، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون باللفظ على المجاز، فتقدر: ضربت زيدًا ضربت أخاه، فتجعل ضربك أخا زيد ضربًا له مجازًا، وإن شئت قدرت: أهنت زيدًا ضربت أخاه"[63].

الموضع الثاني:

أعبد الله ضرب أخوه غلامه إذا جعلت الغلام في موضع زيد حين قلت: أعبد الله ضرب أخوه زيداً، فيصير هذا تفسيراً لشيء رفع عبد الله لأنه يكون موقعاً الفعل بما يكون من سببه كما يوقعه بما ليس من سببه، كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يتكلم به: أعبد الله أهان غلامه أو عاقب غلامه، أو صار في هذه الحال "عند السائل وإن لم يكن"، ثم فسَّر[64].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذا المثال في باب ما ينصب من الألف[65]، وبين أن الاسم إذا وقع بعد حرف الاستفهام وأتى بعده سببان له أحدهما فاعل والآخر مفعول به فلا بدَّ من حمل هذا الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام على أحدهما، ومثال ذلك: أعبد الله ضرب أخوه غلامَه، فإذا حملناه على المرفوع وهو" الأخ " الواقع فاعلاً صار "عبد الله" كأنه الفاعل، فأضمرنا فعلاً يرفعه، كأنا قلنا: " أعبدُ اللهِ ضربَ غلامَه "، وإذا حملناه على "الغلام" الواقع مفعولاً صار "عبد الله" كأنه المفعول، فكأن الفعل واقع من أخيه به، فيصير التقدير: "أعبدَ اللهِ ضرب أخوه"[66].

ولعل سيبويه رأى أن في فهم هذا صعوبة على المتعلم فمثَّل تقدير الرَّفع بمثال يتضح به هذا التوجيه الذي ذهب إليه فمثَّله بقوله: "أعبدُ الله أهان غلامَه أو عاقب غلامَه" ثم قال: إنَّ هذا لا يتُكلَّم به، وقد وضَّح السيرافي مراد سيبويه بقوله بأن هذا لا يتكلم به فقال: " وقول سيبويه: (كأنه

قال في التمثيل- وإن كان لا يتكلم به- "أعبد الله أهان غلامه، أو عاقب غلامه").

يريد: وإن كان لا يتكلم به في هذا المعنى الذي ذكره، وهو قولك: " أعبد الله ضرب أخوه غلامه"، وإنما جعله تقدير الرفع "عبد الله " في هذا الكلام، ولا يؤدي عن معناه بعينه"[67].

فليس ثمة مانع من الكلام بمثل هذا، إلا أننا لو تكلمنا به فقلنا أعبد الله أهان غلامه لم يكن مؤديًا لمعنى: أعبدُ الله ضرب أخوه غلامه.

الموضع الثالث:

ونظير ذلك من الكلام قوله: انته يا فلان أمراً قاصداً. فإنما قلت: انته وائت أمراً قاصداً، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به، لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحذف كحذفهم: ما أريت كاليوم رجلاً[68].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذا المثال ليبين علة نصب (خيرًا) و(وراءك) في قوله تعالى: " انتهوا خيراً لكم "، وقولهم: " وراءَك أوسع لك"، وما أشبه ذلك بأنها مما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

وفي نصب (خيرًا) ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (خيرًا) منصوب بفعل مضمر تقديره: انتهوا وائتوا خيرًا، وذلك أنك إذا قلت: انْتَهِ، عُلِمَ أنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انتَهِ، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً " لك "، وادْخُلْ فيما هو خير لك[69].

الثاني: ذهب الكسائي إلى أنَّ (خيرًا) منصوب لأنه خبر كان المحذوفة بتقدير: انتهوا يكنْ الانتهاء خيرًا لكم، وردَّه الفراء بقوله: "لو صحّ هذا التقدير لجاز أن يقال: ائته أخانا على تقدير تكُنْ أخانا"[70]، وقال المبرد عن قول الكسائي: هذا خطأ في تَقْدِير الْعَرَبِيَّة؛ لِأَنَّهُ يضمر الْجَواب وَلَا دَلِيل عَلَيْهِ[71].

الثالث: ذهب الفراء إلى أن خيرًا منصوب؛ لأنه صفة المصدر المحذوف والتقدير: انتهوا انتهاء خيرًا[72]. قال ابن مالك: "وهذا القول مردود بقولهم: حَسْبُك خيرا لك: فإن تقدير مصدر ههنا لا

يَحْسن، وبقولهم وراءَك أوسع لك فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر"[73].

وقد ذكر سيبويه أن نظير هذه الآية من الكلام قولهم: انته يا فلان أمراً قاصداً. فإنما قلت: انته وائت أمراً قاصداً، وأظهر الفعل المضمر من باب التمثيل ليتضح العامل في نصب خيرًا في الآية، ثمَّ ذكر سيبويه فرقًا بينهما وهو أن الإضمار في الآية واجب، وفي قولهم: انته يا فلان أمرًا قاصدًا جائز؛ لأنه لم يكثر استعماله كثرة الأول.

الموضع الرابع:

قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها...كأنك قلت في الأول: ما صنعت أخاك، وهذا محال، ولكن أردت أن أمثل لك[74].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذا المثال في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك: " امرأ ونفسه "، وللنحاة في نصب المفعول معه خمسة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه أنَّ الناصب للمفعول معه الفعل الواقع قبل الواو، فقولهم: "ما صنعت وأباك" " أباك" منصوب بـ "صنعت"، وفي قولهم: "لو تركت الناقة وفصيلَها" "فصيلَها" منصوب بـ"تركت"، فدخول الواو لا يغيّر شيئًا في المعنى؛ ولكنها تُعْمِل ما قبلَها في الاسم الواقع بعدها، وكان الأصل فيها: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، ومعنى مع والواو يتقاربان لأنّ معنى "مع": الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام "مع" لأنها أخفّ في اللفظ، والواو حرف لا يقع عليه الفعل ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان في "مع" من النصب في الاسم الذي بعد الواو لمّا لم تكن الواو معربة ولا في موضع معرب، ونظير هذا في باب الاستثناء، قولهم: ما قام أحد إلّا زيدٌ، وقام القوم إلّا زيدًا، فإذا جئت بـ" غير " أعربتها بإعراب الاسم الذي يقع بعد "إلّا"، فقلت: ما قام أحد غيرُ زيدٍ، وجاءني القوم غيرَ زيدٍ[75].

الثاني: مذهب الأخفش حيث ذهب إلى أن المفعول به منتصب على الظرفية، وذلك أنّ الواو في قولك: "قمت وزيدًا" مثلاً واقعةٌ موقعَ "مَعَ"، فكأنّك قلت: "قمت مع زيد"، فلمّا حذفتَ "مَعَ" وقد كانت منصوبةً على الظرف، ثمّ أقمت الواوَ مُقامَها، انتصب "زيدٌ" بعدها على حدِّ انتصابِ "مَعَ" الواقعةِ الواوُ موقعَه[76].

قال ابن يعيش: "وأمَّا ما ذهب إليه أبو الحسن من أنّ ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف، فضعيفٌ، لأنّ قولك: "استوى الماءُ والخشبةَ"، و "سرتُ والنيلَ"، و"كنتُ وزيدًا كالأخَوَيْن" ليست الأسماء فيها ظروفًا، فلا تنتصب انتصابَها"[77].

الثالث : مذهب الزجاج حيث ذهب إلى أنَّ المفعول معه منصوب بفعل مضمر فقولهم: "ما صنعت وأباك"، كأنه قال: ما صنعت ولابست أباك، ولا يرى مذهب سيبويه؛ لأنه يرى أنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[78].

قال السيرافي: "وهذا قول فاسد، لأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول، فإن كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وسيط فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإن كان يحتاج إلى وسيط في عمله فيه، عمل مع توسّط الوسيط ووجوده، ألا ترى أنّا نقول:

ضربت زيدًا وعمرًا، فتنصب عمرًا بـ(ضربت)، كما تنصب زيدًا بـ(ضربت)، لأن المعنى الذي يوجب الشركة بين عمرو وزيد في ضربت، هو: الواو فجئت بها ولم تمنع من وقوع ضربت على ما بعدها"[79].

الرابع: مذهب الجرجاني حيث ذهب إلى أن الواو في المفعول معه ناصبة بنفسها.

قال ابن مالك: "وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه: أحدها أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب، ولجاز أن يقال: كلُّ رجل وضيعته، بالنصب كما يقال عندي كل رجل وضيعته. الثاني أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة بإنّ، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم. الثالث أنها لو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه"[80].

الخامس: مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ المفعول معه منصوبٌ على الخلاف، وذلك أنَّه في مثل قولنا: "استوى الماء والخشبة"، لا يحسن فيه تكرار الفعل فلا يقال: "استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ"، لأنّ الخشبة لا تكون مُعْوَجَّة، فتستوِيَ. فلمّا خالَفَهُ ولم يُشارِكه في الفعل، نُصب على الخلاف[81].

هذه خلاصة مذاهب النحاة في هذه المسألة، والذي يهمنا هو رأي سيبويه حيث ذهب إلى أن الناصب للمفعول معه الفعل الواقع قبل الواو، فقولهم: "ما صنعت وأباك" " أباك" منصوب بـ "صنعت"، ومثَّل هذا بقوله إنه بمنزلة "ما صنعت أباك" ووصفه بأنه محال والمراد بقوله وهو محال أي لا يقال في الكلام ما صنعت أباك؛ وإنما ذكره من باب التمثيل والشرح لعمل الفعل السابق للواو في الاسم الواقع بعدها، وأن الفعل السابق للواو يتسلط على الاسم الواقع بعدها فيعمل فيه النصب، أما السبب في عدم نطق العرب به فإنَّ قولنا: ما صنعت أباك، جملة لا معنى لها فهي جملة غير مفيدة، ولا يفهم منها السامع فائدة.

الموضع الخامس:

قال سيبويه عن (لأيًا بلأيٍ) في قول زُهير بن أبى سُلْمَى:

فَلأْياً بَلأْيٍ مَا حَمَلْنا وَليدَنا على ظَهْرِ مَحْبوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه

"كأنّه يقول: حَمَلْنا " وليدنَا " لأياً بلأي، كأنّه يقول: " حملناه " جَهْداً بعد جهد. هذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل"[82].

الدِّراسة:

الأصل في الحال أنه خبر في المعنى، وصاحب الحال مخبر عنه، فإذا قلت أقبل زيدٌ راكبًا فأنت تخبر عن زيد بأنه راكب، فكأنك قلت: زيد راكبٌ، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة للمبتدأ، وهذا يقتضي أن الحال لا يكون مصدرًا لئلا يخبر عن الجثة بمعنى[83]، ولكنَّ ورودَ بعض الشواهد وقعت فيها المصادر موقع الحال -كقوله تعالى:" ثمَّ ادعهنَّ يأتينك سعيًا"، وقول الشاعر: فلأيًا بلأيٍ... وقولهم: قتلتُه صَبْرًا، ولقيته فُجاءةً ومفاجأة، وأتيته ركضًا- جعلهم يختلفون في تخريج النصب في هذه المصادر.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال، واشترط سيبويه في نصب هذه المصادر على هذا الوجه أن تكون في موضع الفاعل،[84] وذهب الأخفش والمبرد إلى نصبها على أنها مفاعيل مطلقة، وقبل كل مصدر منها فعلٌ مقدر هو الحال فحُذف هذا الفعل وقام مصدره مقامه، فيقدرون في نحو قتلته صبرًا: قتلتُه أصبر صبرًا ، وكذلك البواقي[85].

وذهب الكوفيون إلى نصبها على أنها مفاعيل مطلقة؛ لكنها ليست في موضع الحال[86]، وقد فسَّر سيبويه قول الشاعر: فلأيًا بلأيٍ حملنا وليدنا ...حملناه جهدًا بعد جهد، ثم عقَّب على ذلك بقوله: هذا تمثيل لا يتكلَّم به، ويقصد بهذا أنه تمثيل لبيان المعنى الذي من أجله صح أن يقع هذا المصدر حالاً، وقد فسَّره السيرافي بغير ما فسره سيبويه فقال: مجهودين ومبطئين حملنا وليدنا[87]، وكلاهما تفسير يراد به توضيح معنى المصدر.

الموضع السادس:

قال سيبويه عن قولهم: لي عِشْرون مِثْلَه ومائةُ مثلِه: أجروا ذلك بمنزلة عشرين درهمًا ومائة درهمٍ. فالمِثْلُ وأخَواتُه كأَنّه كالذي حُذف منه التنوينُ في قوله: مِثْلٌ زيدًا وقَيدٌ الأوابد. وهذا تمثيل، ولكنها كمائة وعشرين، فلزمها شيء واحد وهو الإضافة، يريد أنَّك أردت معنى التنوين. فمثلُ ذلك قولهم: مائةُ درهمٍ[88].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذه الأمثلة عند حديثه عن بعض الكلمات التي تقع نعتًا للنكرة وهي مضافة إلى المعرفة، فتكون بمنزلة النكرة المفردة لا تتعرف بالإضافة، وذكر منها كلمة "مثل"، واستدل على أن مثل لم تتعرف بإضافتها للضمير بوقوعها تمييزًا، والتمييز لا يكون إلا نكرة، واستشهد على ذلك بقول العرب: لي عشرون مثلَه، ومائة مثلِه، فوقعت مثله الأولى تمييزًا لعشرين وتمييزها لا يكون إلا نكرة، ووقعت مثله الثانية تمييزًا للمئة وتمييز المئة كذلك لا يكون إلا نكرة، والفرق بينهما أن تمييز العشرين منصوب وتمييز المئة مجرور؛ لذا قال إنهما بمنزلة عشرين درهمًا، ومائة درهمٍ.

وذهب سيبويه إلى أنَّ (مثل) لم تتعرف بالإضافة لِمَا تقدَّر فيها من معنى التنوين؛ لأنها بمعنى مماثِل، فهي بمنزلة: مثلٌ زيدًا أي مماثلاً زيدًا، وبمنزلة قيدٌ الأوابدَ أي مقيدًا الأوابدَ، لذا صح وصف النكرة بها في مثل قولنا: مررت برجل مثلِك، ووصف منجرد بقيد الأوابد في قول امرئ القيس:

بمنجردٍ قيد الأوابد، وقول سيبويه وهذا تمثيل، يشير إلى ما سبق من تقدير معنى التنوين بقوله: مثلٌ زيدًا وقيدٌ الأوابدَ، وهو ما لم تنطق به العرب وإنما ذكره من باب التمثيل وتوضيح أصل الكلام قبل الإضافة، هذا هو مذهب سيبويه في هذه المسألة فهو يرى أنها أُجريت مجرى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، فمعنى مثلك مماثلك ومعنى شبهك مشابهك[89].

وما ذهب إليه سيبويه في تخريجه لوصف النكرة بقيد الأوابد بأنها أجريت مجرى اسم الفاعل لم يخالفه فيه أحد، وإنما خالفوه في هذا التخريج في (مثلك) وأشباهها من الكلمات المبهمة، فذهب المبرد وابن السراج والسيرافي وغيرهم إلى أن السببَ في عدم تعريف (مِثْل) وأشباهها بالإضافة لزومُها الإبهام؛ فهي مبهمة في حال الإضافة، فمثلك مبهمٌ؛ لكثرة وجوه المماثلة، كما أن (غيرك) لا تستفيد تعريفًا من المضاف إليه؛ لكثرة وجوه المغايرة[90].

ونقل ابن عصفور عن الأخفش مذهبًا ثالثًا في هذه المسألة، وهو أن الذي أوجب لها ألا تتعرف، أنَّ الأسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف باللام أو بالإضافة أو بالعلمية، و (غيرك) وأخواتها استعملت في أول أحوالها مضافات فكانت لذلك نكرات، والدليل على أنها استعملت في أول أحوالها مضافات أنه لا يجوز: مثل لك، ولا: غير لك، ولا: شبه لك وكذلك سائرها[91].

وقد حصر ابن عصفور هذه الكلمات التي تكون صفات للنكرة وهي مضافة للمعرفة فذكر منها: غيرك، ومثلك، وشبهك، وخدنك، وتربك، وهدك، وحسبك، وشرعك، و كفيك بكسر الكاف وفتحها وضمها، وكفائك و ناهيك من رجل، و عبر الهواجر، و قيد الأوابد، وواحد أمه، و عبد بطنه[92].

وعلق ناظر الجيش على هذه الكلمات بأن منها ما هو مؤول باسم الفاعل كـ: قيد الأوابد، و عبر الهواجر، وناهيك من رجل، وواحد أمه، وعبد بطنه، وبقية الكلمات موضوعة على الإبهام[93].

الموضع السابع:

قال سيبويه عن قولهم: مررتُ برجلٍ مخالطِه داء، مع إرادة معنى التنوين: إنَّ الصفة تجرى على الأول، كأنَّك قلت: مررتُ برجل مخالطٍ إياه داء. فهذا تمثيل، وإن كان يقبحُ في الكلام[94].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذه المسألة في باب: ما يجري عليه صفة ما كان من سببه، وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته، وفي هذه الترجمة التي ذكرها سيبويه للباب خلاف بين النحاة ألخصه في الآتي:

أجمع النحاة على أنَّ الصفة إذا كانت فعلاً للموصوف أو لسببه أو لها التباس به وكانت منونة، فإنها تجري على الأول وتنجر بجره، ويوصف الأول بها كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا، وضاربٍ أبوه زيدًا، وملازمٍ أباه زيد.

واختلفوا إذا لم تكن الصفة منونة على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب عيسى بن عمر: حيث يلزم الرفع في العلاج مطلقًا وقع نحو: مررت برجل ضاربُه رجلٌ، أو لم يقع نحو: سأمر برجل ضاربُه رجلٌ، وغير العلاج إن وقع التزم نصبه نحو: مررت برجل مخالطَه داءٌ، وإن لم يقع أتبعه الأول نحو: سأمر برجلٍ مخالطِه داءٌ[95].

الثاني: مذهب يونس وهو نصب ما كان واقعًا علاجًا، أو غير علاج، ورفع ما لم يقع علاجًا أو غير علاج[96].

الثالث: مذهب سيبويه: وهو معاملة الصفة غير المنونة معاملة المنونة في إتباعها للموصوف[97].

الرابع: مذهب الفراء: وهو يوافق سيبويه إلا فيما كان علاجًا واقعًا نحو: مررت برجلٍ ملازمَه رجلٌ فيلتزم النصب[98].

وقد وضح ناظر الجيش مرادهم بالعلاج والواقع بقوله: " والعلاج ما كان من المرفوع به فعل فيما أضيف إليه وغير العلاج ما لم يكن له فعل يفعله نحو: مررت برجل مخالطه داء، فليس للداء فعل يفعله والواقع ما كان حالا، وغير الواقع ما كان مستقبلاً"[99]

ورجح أبو حيان وناظر الجيش قول سيبويه؛ للقياس والسماع، أما القياس فحمل المنوَّنِ وغيره على حدٍ واحد، كما حملوهما إذا كان الوصف للأول نحو: مررت برجل قائم وبرجل ضارب غلامه وهذا باتفاق، فكذلك ينبغي أن يكون ما كان معناه لما بعده، وأما السماع فقول ابن ميَّادة

المُريّ:

ونظَرْنَ من خَلَلِ السُّتورِ بأعينٍ ... مَرْضَى مُخالِطِها السَّقامُ صِحاحِ

فمخالطها غير علاج، وهو واقع، وهو مجرى على الأول.

وينبغي أن يعلم أن سيبويه لا يمنع الرفع والنصب وإنما يمنع التزام النصب أو الرفع والتفصيل الذي فصَّلوه[100].

والتمثيل الذي ذكره سيبويه في هذه المسألة هو في قوله: مررتُ برجلٍ مخالطِهِ داء، وذلك بإضافة مخالط للضمير وكونه مع ذلك وصفًا للنكرة، وذلك أنَّ هذه الإضافة مع كونها لمعرفة فإنها في تقدير التنوين فهي بمنزلة: مررت برجل مخالطٍ إيَّاه داءٌ، ووصف هذا التقدير بأنه تمثيلٌ، النطقُ به قبيح، وذلك أنَّ اسم الفاعل إذا ذُكِر بعده مفعول به ظاهر متصل جاز نصبه على المفعولية، وجره بالإضافة.

أما إن كان المفعول ضميرًا متصلاً، كما هو في المثال الذي ذكره سيبويه: مررت برجلٍ مخالطِه داء، فيجب كونه مجرورًا بالإضافة، وتمثيل سيبويه مخالطه بمخالطٍ إياه، إنما هو لتوضيح الأصل وأنَّ المضاف لا يتعرف بالإضافة في هذا الباب لأنَّ التنوين هو الأصل، وهو مقدَّرٌ في المضاف؛ لذا قال: فهذا تمثيل وإن كان يقبح في الكلام[101].

الموضع الثامن:

قال سيبويه عن قولهم: هذا حسيب جدًا، وقولهم: هذا عربي حسبَه: إنهما بمنزلة هذا ابن عمي دِنيًا، وهذا درهمٌ وزنًا، كأنه قال هو عربي اكتفاءً. فهذا تمثيل ولا يتكلَّم به، ولزمته الإضافة كما لزمت جَهده وطاقته...ومثل ذلك: هذا درهمٌ سواء. كأنه قال هذا درهم استواء، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به[102].

الدراسة:

أورد سيبويه هذه الأمثلة في باب: ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو، ويعني بقوله: "ليس من اسم ما قبله"؛ أي: ليس محمولاً على إعراب الاسم الذي قبله كالنعت، ويعني بقوله: "ولا هو هو"؛ أي: وليس هو الاسم الذي قبله، بل هو مغاير له،[103] ومثَّل لذلك بقولهم: هو ابنُ عمي

دِنْيًا، وهو جاري بيتَ بيتَ... ومثل ذلك: هذا درهم وزنًا، ومثل ذلك: هذا حسيبٌ جدا. ومثل ذلك هذا عربي حسبَه، ومثل ذلك هذا درهم سواءً[104].

فهذه الأسماء منصوبة على أنها أحوال، فقوله: هذا ابن عمي دِنيًا، ليست (دِنْيًا) نعتًا، فهي ليست من اسم الأول (ابن عمي)، وليست هي الأول لأنها مصدر والأول ليس بمصدر، وكذلك بقية الأمثلة، فهي منصوبة على أنها أحوال فـ(دِنْيًا) حال لأنها في تأويل دانيًا كأنه قال: يناسبني دانيًا، وهو جاري بيت بيت في تأويل هو جاري ملاصقًا، وهذا درهمٌ وزنًا في تأويل موزونًا، ويجوز نصبه على المصدر بتأويل وزن وزنًا.

وجعل سيبويه قولهم: هذا حسيبٌ جدًا، وهذا عربي حسبَه في تأويل اكتفاءً بمعنى: كافيًا، وقال: إنَّه بمنزلة الدِّنْي والوزن، كأنه قال هو عربي اكتفاءً[105]، قال المبرد: "فَإِذا قلت هُوَ عَرَبِيّ حسبَه فَمَعْنَاه اكْتِفَاء يُقَال أَعْطَانِي فأحسبني أَي كفاني قَالَ الله عز وَجل: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴿٣٦﴾﴾ [النبأ:36] أَي كَافِيًا"[106].

ومن ذلك أيضًا قولهم: هذا درهمٌ سواءً، فهو في تأويل: هذا درهم استواءً[107].

وقول سيبويه بأنَّ ذلك تمثيل ولا يتكلَّم به، يعني تأويل حسبَه بـ(اكتفاءً) وإنما نطق بهذا التأويل، لإيضاح وجه النصب، وإلا فإن العرب لم تنطق بذلك، فلم يسمع عنهم قولهم: هو عربي اكتفاءً، ولا يصح هذا في الكلام، وكذلك القول في هذا درهم استواءً إنما هو تمثيل لبيان وجه النصب فيه، ولا ينطق به، ويجوز فيه الرفع فتقول: هذا درهمٌ سواءٌ، ويكون التأويل غير ذلك، وأوله سيبويه بهذا درهمٌ تامٌ[108].

الموضع التاسع:

قال سيبويه عن عمل (كذا وكأيِّن) في ما بعدهما: كذا وكأيِّن عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت: أفضلُهم رجلاً، فصار أيٌّ وذا بمنزلة التنوين، كما كان هُم بمنزلة التنوين، وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا: له كالعدد درهمًا، وكالعدد من قرية، فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به[109].

الدراسة:

هذا المثال ذكره سيبويه في باب ما جرى مجرى كم الاستفهامية وهي كنايات العدد وأشهرها كذا وكأين، وذكر سيبويه أن الاسم ينتصب بعدهما كانتصاب (رجلاً) في قولهم: أفضلهم رجلاً، فيقال كذا رجلاً، وكأين رجلاً، والأكثر في الاسم الواقع بعد كأين أن يكون مجرورًا بمن، فيقال: وكأيِّن من رجلٍ.

أما تعليل النصب فذكر سيبويه أن ذا في (كذا) وأيٍ في (كأيِّن) بمنزلة التنوين منعت جر ما بعدهما بالإضافة فذا وأيٍ بمنزلة الضمير (هم) في قولهم: أفضلهم رجلاً، حيث منع هذا الضمير إضافة أفضل لما بعدها، ولولا الضمير لكانت بالإضافة: أفضل رجلٍ، وكذلك (ذا) و(أيٍّ) منعت الإضافة، فانتصب الاسم بعدهما[110].

وقد ذكر سيبويه تأويل الخليل لنصب الاسم بعد كذا بقوله: له كالعددِ درهمًا، ولأن الأكثر في الاسم الواقع بعد كأين أن يكون مجرورًا بمن فإنه قدَّر في قوله: وكأيِّن من قريةٍ بـ: وكالعدد من قرية، ثم ذكر بأن هذا تمثيل لم يتكلم به العرب وإنما جاء به من باب توضيح وجه النصب والجر في الاسم الواقع بعدهما.

الموضع العاشر:

قال سيبويه عن حذف النُّون في قولهم: لا مُسلمَيْ لكَ: جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام، وذلك قولك: لا أباك؛ فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسلمَيْك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسلمَي لك، وذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلم بلا مسلمَيْكَ[111].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذ المثال في باب المنفي المضاف بلام الإضافة، وخلاصة هذه المسألة أن الاسم المفرد الواقع بعد لا النافية للجنس إذا وقع بعده اسمٌ مجرور باللام فإن الأصل في هذا الاسم أن يكون مبنيًا ومركبًا مع لا، ويكون الجار والمجرور إما في موقع الخبر أو في موقع النعت[112].

ولكن ورد عن العرب قولهم: لا أبا لك، ولا مسلميْ لك، وتوجيه ذلك أن الاسم الواقع بعد لا

النافية مضافٌ إلى ما بعد اللام، وتكون هذه اللام زائدة ومؤكدة للإضافة، وتكون اللام عاملة في هذا الاسم النصب، لا مبنيًا مركبًا مع لا، والدليل على أن الاسم مضاف في قولهم: لا أبا لك، ثبات الألف في (أبا) لأن الألف لا تكون علامة للنصب في الأسماء الستة إلا إذا كانت مضافة، والدليل على أن الاسم مضاف في قولهم: لا مسلميْ لك حذف النون في (مسلميْ) والتنوين ونون المثنى والجمع تحذف عند الإضافة[113]، وشرط جواز هذا الوجه، كون اللام ومجرورها غير خبر، فإذا كان موضعهما الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع[114].

وقد ذكر النحاة تعليلاً لطيفًا لهذا التركيب فقالوا إنَّ العرب فعلوا ذلك كراهة أن يضيفوا الاسم من غير توسط اللام، فيصير في اللفظ معرفة، و (لا) لا تعمل في المعارف، ففصلوا بينهما باللام، واختاروا اللام من بين سائر الحروف، لأن الإضافة تتضمن معنى اللام، فقولنا: جاءني غلامُ زيدٍ، بمعنى: جاءني غلامٌ لزيدٍ، وإن كان الأصل معرفة يتعرف بالإضافة، فلما كانت الإضافة تتضمن اللام، أظهروها دليلاً على أن الاسم نكرة، وساغ أيضًا ذلك من أجل حذف التنوين لأجل البناء، فيصير دخول اللام عوضًا من بناء الاسم[115].

وجعل سيبويه قولهم لا أبا لك ولا مسلميْ لك بمنزلة لا أباك ولا مسلميك، وقد نطقوا بلا أباك في ضرورة الشعر[116]، أما لا مسلميك فلم ينطق بها العرب وإنما جاء بها من باب التمثيل وأنَّ لا مسلميْ لك بمنزلة لا مسلميك في المعنى.

الموضع الحادي عشر:

قال سيبويه عن قولهم: لا غلامَينِ ولا جاريتَيْ لك، إذا جعلت الآخِر مضافًا ولم تجعله خبراً له، وصار الأول مضمَراً له خبرٌ، كأنك قلت: لا غلامين في مِلكك ولا جاريتيْ لك، كأنك قلت: ولا جاريتَيك في التمثيل، ولكنهم لا يتكلمون[117].

الدراسة:

هذه المسألة تابعة لما قبلها، وقد ذكرها سيبويه في الباب الذي ذكر فيه المسألة السابقة وهو باب المنفي المضاف بلام الإضافة، والفرق بينها وبين سابقتها أنها جاءت هنا معطوفة على جملة سابقة، فالاسم المثنى في الجملة الأولى ليس مضافًا والآخر مضافًا لما بعد لام الجر، ولام الجر وما بعدها ليست خبرًا، ومثَّل على ذلك بقولهم: لا غلامين وجاريتي لك، فإن كانت لك خبرًا لهما وجب

إثبات النون فتقول: لا غلامين وجاريتين لك؛ وتكون لا الثانية هي الأولى، فإذا أضمرت في الأولى خبرًا وقدرته لا غلامين في ملكك جاز أن تعطف عليها فتقول: ولا جاريتي لك، على تقدير ولا جاريتك؛ فتكون اللام زائدة ومؤكدة للإضافة كما سبق إيضاحه في المسألة السابقة[118].

وقول سيبويه ولا جاريتيك في التمثيل ولكن لا يتكلمون، يعني بذلك أن قولهم ولا جاريتي لك وإن فُصِل بينهما باللام إلا أنها في تقدير الإضافة للضمير فهي بمعنى ولا جاريتك وهذا التقدير لم تنطق به العرب وإنما هو للتمثيل وإيضاح المعنى.

الموضع الثاني عشر:

قولك: رأيتُه إيّاه نفسَه... فأما نفسه حين قلت: رأيته إياه نفسه، فوصفٌ بمنزلة هو، وإياه بدل، وإنما ذكرتهما توكيداً، كقوله جلّ ذكره: "فسجد الملائكة كلهم أجمعون"؛ إلا أن إياه بدلٌ والنفس وصف، كأنك قلت: رأيت الرجلَ زيداً نفسه، وزيد بدل ونفسه على الاسم. وإنما ذكرت هذا للتمثيل[119].

الدراسة:

ذكر سيبويه هذا المثال في باب "البدل"، وفرَّق فيه بين ما يُحْمَل على التوكيد كقولهم: "رأيته إياه قائمًا" وما يحمل على الفصل كقولهم: "رأيت زيدًا هو خيرًا منك"، وذلك أن البدل يقع في كل فعل تعلق بمفعول واحد أو تعلق بمفعولين الأول منهما غير الثاني، أما إذا كان الفعل متعلقًا بمفعولين الثاني منهما هو الأول كقولك: رأيت زيدًا هو خيرًا منك؛ فحينئذٍ يكون هذا الضمير فصلاً ولا يكون بدلاً[120].

وما ذهب إليه سيبويه والبصريون من إبدال ضمير النصب المنفصل في مثل قولهم: "رأيته إياه قائمًا" من ضمير النصب المتصل، من المسائل الخلافية التي خالفهم فيها الكوفيون حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير المنفصل في مثل هذا المثال يكون توكيدًا لا بدلاً، ورجَّح ابن مالك قول الكوفيين فقال: "وقولهم عندي أصح من قول البصريين، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا، ليجري المتناسبان مجرى واحدًا"[121].

قال الشاطبي: والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت: جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت، وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فقالت: جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع، ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلون، لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم، فلا يعارض هذا بالقياس الذي أشار إليه ابن مالك في ترجيحه رأي الكوفيين[122].

وجعل سيبويه قولهم: رأيته إياه قائمًا بمنزلة رأيته نفسه، فيكون معنى رأيته إياه بمعنى رأيته نفسه، ويجوز أن يُجْمَع بينهما فيقال: رأيته إياه نفسَه، فتكون (نفسَه) وصفًا بمنزلة هو، وإياه بدل، ويكون الجمع بينهما من باب التوكيد، كقوله تعالى: "فسجد الملائكة كلهم أجمعون"؛ إلا أن إياه بدلٌ والنفس وصف، ومثَّل سيبويه قولهم: "رأيته إياه نفسه" بقوله: رأيت الرَّجلَ زيدًا نفسَه" وليس هناك ما يمنع من النطق بالمثال، وإنما مثَّل به ليجعل في تمثيله الضمير اسمًا ظاهرًا ليتضح وجه الإعراب الذي ذهب إليه مع الضمائر.

الخاتمة:

بعد جمع ودراسة المسائل التي مثل لها سيبويه بأمثلة لم تنطق بها العرب توصلت إلى أن مراده بعدم نطق العرب بها لا يكاد يخرج عن ثلاثة أمور:

الأول: أن العرب لو نطقوا بها لخرج المثال عن بابه كما في تفسيره قول العرب: ما أجمل السماء! بقوله: شيء أجمل السماء، وهو تمثيل لم تنطق به العرب، ومعنى هذا أنَّ العرب لو نطقت بذلك لم يكن ثمَّ مانع من ذلك، لكن المثال سيخرج عن باب التعجب إلى باب الخبر.

الثاني: العرب لم ينطقوا بذلك لمانع لغوي، كما حذفوا الفعل الأول من الاسم المشتغل عنه في باب الاشتغال لأنه مفسر بالفعل بعده ولا يجمع بين المُفسِر والمُفسَّر، وإنما ذكره هو من باب الشرح والإيضاح وبيان ما كان في أذهانهم حينما نطقوا بالمثال على هذه الصورة، وهذا هو الغالب في مسائل التمثيل.

الثالث: لم ينطق بها العرب في كلامهم أصلاً، واضطر النحاة لتقديرها؛ لتعليل إعراب ألفاظ لا يصح أن تحمل على ظاهرها، كما في قولهم: رجع فلانٌ عودَه على بدئه بالنصب على الحال، والحال لا يكون معرفة فجعلوه في تقدير رجع فلانٌ عودًا على بدء.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1447. الشهري، الشاهد الشعري: 62.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل: 11/ 66.

(3) سيبويه، الكتاب: 56/1

(4) نفسه: 1/ 34.

(5) نفسه: 1/ 41.

(6) ياقوت، التراكيب غير الصحيحة: 157.

(7)سيبويه، الكتاب: 1/ 72.

(8)ينظر: نفسه: 72/1. ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 3/ 31. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 2065.

(9) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 2065.

(10) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 3/ 32.

(11) ينظر: نفسه: 31/3. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 2065.

(12) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 1/ 354. ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 412

(13) سيبويه، الكتاب: 1/ 273.

(14) ينظر: المبرد، المقتضب: 3/ 212. ابن السراج، الأصول في النحو: 2/ 250. ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 389.

(15) ينظر: الزجاجي، اللامات: 70.

(16) السيرافي، شرح الكتاب: 2/ 169.

(17) سيبويه، الكتاب: 2/ 348.

(18) نفسه، الصفحة نفسها.

(19) ينظر: المبرد، المقتضب: 4/ 426. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 95. ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 311.

(20) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 311.

(21) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 8/ 321.

(22) سيبويه، الكتاب: 28/3

(23) نفسه: 34/3

(24) ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/ 28-34. ابن السراج، الأصول في النحو: 2/ 180، 181. ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 240، 241. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 4169/8.

(25) ورد هذا القول عند سيبويه بحذف حرف الجر ونصب الاسم بعده، وورد عند غيره بتعدية الفعل بحرف الجر(في). ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 225. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 1672. ابن هشام، شرح شذور الذهب: 398.

(26) سيبويه، الكتاب: 121/3.

(27) ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/ 121 . ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 9/ 4437. الشاطبي، المقاصد الشافية: 6/ 184.

(28) سيبويه، الكتاب: 311/1-312

(29) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 205. ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 183. أبو حيان، التذييل والتكميل: 161/7.

(30) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1360/3.

(31) سيبويه، الكتاب: 323/1

(32) ينظر: المبرد، المقتضب: 2/ 326.

(33) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 215.

(34) نفسه: 216/2.

(35) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر: 3/ 269.

(36) ينظر: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث: 3/ 269.

(37) سيبويه، الكتاب: 353/1.

(38) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1: 350. المبرد، المقتضب: 3/ 323. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 237.

(39) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 349.

(40) سيبويه، الكتاب: 1/ 353. السيرافي شرح كتاب سيبويه: 2/ 238.

(41) سيبويه، الكتاب: 374/1-376

(42) نفسه: 392/1.

(43) نفسه: 376/1.

(44) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 378. المبرد، المقتضب: 3/ 238، 239. ابن السراج، الأصول في النحو: 226/2.

(45) سيبويه، الكتاب: 1/ 377.

(46) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 374. ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 165. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 3/ 1568.

(47) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 374. ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 166. أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 39.

(48) ينظر: ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 374. ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 165. ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 5/ 2261.

(49) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 374- 375.

(50) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 392. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 283. ابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 16.

(51) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 283.

(52) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 372. المبرد، المقتضب: 3/ 238.

(53) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 165. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 681.

(54) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 31، 32.

(55) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 375. الأخفش، معاني القرآن: 1/ 17. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 262.

(56) سيبويه، الكتاب: 1/ 375، 376.

(57) المرجع نفسه: 91/2، 92

(58) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 264.

(59) ابن يعيش، شرح المفصل: 20/2.

(60) سيبويه، الكتاب: 1: 83

(61) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 374/1.

(62) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 402.

(63) أبو حيان، التذييل والتكميل: 6/ 356.

(64) سيبويه، الكتاب: 1/ 103.

(65) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(66) سيبويه، الكتاب: 1/ 103. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 1/ 415، 416.

(67) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 1/ 416.

(68) سيبويه، الكتاب: 1/ 284

(69) سيبويه، الكتاب، 1/ 283. المبرد، المقتضب: 3/ 283.

(70) الفراء، معاني القرآن: 1/ 296.

(71) المبرد، المقتضب، 3/ 283. ابن الأثير، البديع في علم العربية: 1/ 142. ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 395.

(72) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 1/ 296. ابن الأثير، البديع في علم العربية: 1/ 143.

(73) ابن مالك، شرح التسهيل، 2/ 159.

(74) سيبويه، الكتاب: 1/ 300

(75) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 297، 298. السيرافي، شرح الكتاب: 2/ 195. ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 437.

(76) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 440.

(77) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 441.

(78) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب: 2/ 196.

(79) السيرافي، شرح الكتاب: 2/ 196.

(80) ابن مالك، شرح التسهيل: 250/2.

(81) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 440. ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 250.

(82) سيبويه، الكتاب: 371/1

(83) ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 328.

(84) ينظر: سيبويه، الكتاب: 372/1. ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 163، 164. أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 45.

(85) ينظر: المبرد، المقتضب: 3/ 334. أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 44. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 5/ 2267. الشاطبي، المقاصد الشافية: 3/ 440.

(86) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 44. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 5/ 2269.

(87) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 259.

(88) سيبويه، الكتاب: 427/1

(89) ينظر: سيبويه، الكتاب: 425/1-427.

(90) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 153. المبرد، المقتضب: 4/ 288. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 317.

(91) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 72

(92) ينظر: ابن عصفور، المقرب: 76.

(93) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 3182/7

(94) سيبويه، الكتاب: 19/2

(95) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 21. ابن السراج، الأصول في النحو: 26/2. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 1910.

(96) ينظر: المراجع السابقة نفسها.

(97) ينظر: المراجع السابقة نفسها.

(98) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 1910. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 7/ 3374.

(99) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 7/ 3374.

(100) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 1911. ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 7/ 3374.

(101) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 83.

(102) سيبويه، الكتاب: 2/ 118، 119.

(103) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 447.

(104) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 118، 119.

(105) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 118. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 447.

(106) ينظر: المبرد، المقتضب: 4/ 306.

(107) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 119. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 448.

(108) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 119.

(109) سيبويه، الكتاب: 171/2

(110) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 171. المبرد، المقتضب: 3/ 33، 34. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 495.

(111) سيبويه، الكتاب: 278/2، 279

(112) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 22/3. ابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 100.

(113) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 276. المبرد، المقتضب: 4/ 374. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 22.

(114) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 62. أبو حيان، التذييل والتكميل: 5/ 267.

(115) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 389. ابن الوراق، علل النحو: 409.

(116) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 23. ابن مالك، تسهيل الفوائد: 68.

(117) سيبويه، الكتاب: 281/2

(118) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 281. ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 402. السيرافي شرح كتاب سيبويه: 3/ 20.

(119) سيبويه، الكتاب: 387/2

(120) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 387. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3 / 153، 154.

(121) ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 305.

(122) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 5/ 214.

قائمة المصادر والمراجع:

1) ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420هـ.
2) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
3) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، 2003م.
4) التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م.
5) أبن جني، عثمان ، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.

6) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
7) أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ودار كنوز أشبيليا، دمشق، 1998م.
8) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1985م.
9) الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، د.ت.
10) ابن السَّرَّاج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت. 1988م.
11) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
12) السيرافي أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
13) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الشواهد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة،2007م.
14) الشهري، عبد الرحمن بن معاضة، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، 1431هـ.
15) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م.
16) ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1980م.
17) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د.ت.
18) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1410هـ.
19) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
20) ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1428هـ.
21) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م.

22) ياقوت، محمد سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2018م.
23) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

Arabic References

1) Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad, al-Badīʿ fī ʿilm al-ʿArabīyah, Ed. Fatḥī Aḥmad ʿAlī al-Dīn, Jāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1420.
2) al-Akhfash, Saʿīd ibn msʿdh, maʿānī al-Qur'ān, Ed. Hudá Maḥmūd Qurrāʿah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1990.
3) al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn: al-Baṣrīyīn & al-Kūfīyīn, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, 2003.
4) al-Tahānawī, Muḥammad ibn ʿAlī, Mawsūʿat Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn & al-ʿUlūm, Ed. ʿAlī Daḥrūj, Maktabat Lubnān Nāshirūn, Bayrūt, 1996.
5) Ibn Jinnī, ʿUthmān, al-Khaṣā'iṣ, Ed. Muḥammad ʿAlī al-Najjār, al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, N. D.
6) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʿArab, Ed. Rajab ʿUthmān Muḥammad, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1998.
7) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, al-Tadhyīl & al-Takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl, Ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam & Dār Kunūz Ishbīliyā, Dimashq, 1998.
8) al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq, allāmāt, Ed. Māzin al-Mubārak, Dār al-Fikr, Dimashq, 1985.
9) al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar, al-fā'iq fī Gharīb al-ḥadīth & al-athar, Ed. ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī & Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Maʿrifah, Lubnān, N. D.
10) Ibn al-Ssarrāj, Muḥammad ibn al-sirrī, al-Uṣūl fī al-naḥw, Ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt. 1988.

11) Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān, al-Kitāb, Ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1988.

12) al-Sīrāfī Abū Saʿīd, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh, sharḥ Kitāb Sībawayh, Ed. Aḥmad Ḥasan Mahdalī, ʿAlī Sayyid ʿAlī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2008.

13) al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, al-shawāhid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Ed. ʿAbd al-Raḥmān al-ʿUthaymīn & ākharīn, Maʿhad al-Buḥūth al-ʿIlmīyah & Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 2007.

14) al-Shahrī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Maʿāḍah, al-Shāhid al-shiʿrī fī tafsīr al-Qur'ān al-Karīm ahammīyatuh, & atharuhu, & manāhij al-mufassirīn fī al-istishhād bi-hi, Maktabat Dār al-Minhāj lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 1431.

15) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī ibn Mu'min, al-Muqarrab, Ed. Aḥmad ʿAbd al-Sattār al-Jawārī, & ʿAbd Allāh al-Jubūrī, Maṭbaʿat al-ʿĀnī, Baghdād, 1986.

16) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī ibn Mu'min, sharḥ Jamal al-Zajjājī, taḥqīq ṣāḥib Abū Janāḥ, Mu'assasat Dār al-Kutub lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, al-Mawṣil, 1980.

17) al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād, maʿānī al-Qur'ān, Aḥmad Yūsuf alnjāty & ākharīn, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah lil-Ta'līf & al-Tarjamah, Miṣr, N. D.

18) Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id, Ed. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid, & Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-Iʿlān, al-Qāhirah, 1410.

19) al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, Ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīmah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, N. D.

20) Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf, tamhīd al-Qawāʿid bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id, Ed. ʿAlī Muḥammad Fākhir & ākharīn, Dār al-Salām lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-Tarjamah, al-Qāhirah, 1428.

21) Ibn al-Warrāq, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn al-ʿAbbās, ʿIlal al-naḥw, Ed. Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1999.

22) Yāqūt, Muḥammad Sulaymān, al-tarākīb ghayr al-ṣaḥīḥah nḥwyan fī (al-Kitāb) li-Sībawayh dirāsah lughawīyah, Dār al-Maʿrifah al-Jāmiʿīyah, al-Iskandarīyah, 2018.

23) Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh, sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.